المحتلين ـ واعداً وقفه، إذا ما استطاع تشكيل الحكومة الجديدة. وتعتبر هذه الاضافة تغييراً جذرياً يخترق دائرة مواقف الحزب التقليدية من هذه المسألة، وتحديداً، دعم وتطوير «الاستيطان الأمني». وربما ينطوي هذا الموقف على روح انتهازية سياسية، كونها تستحث دعماً وتضامناً خارجياً بغية تحقيق استثمار سياسي آني محدود؛ إذ يحاول رابين التكيّف مع موقف الادارة الاميركية بشأن ضمانات القروض البالغة ١٠ مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وهي قضية تضافرت، لاحقاً، مع عوامل أخرى، املاً في ان تثمر نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة عن حكومة جديدة برئاسة رابين أو عمالية مع أحزاب صغيرة. علماً ان الموقف الاميركي، في هذا المضمار، بدا حتى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ملتبساً؛ اذ دعمت الولايات المتحدة الاميركية قرارات لمجلس الامن الدولي، واعتبرت النشاط الاستيطاني الاسرائيلي عملاً غير مشروع، يجب وقفه وتفكيك المستوطنات القائمة، مثل القرار الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠؛ بل ظل الخطاب السياسي للادارة الاميركية يصف هذا النشاط بأنه «عقبة في طريق السلام».

أثارت مقولة رابين تساؤلات، ربما بدت ساذجة، حول امكان فصل ما هو سياسي عمّا هو أمني، خاصة في الحالة الاسرائيلية. فقد شهدت الاعوام الاولى للاحتلال (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) تركيزاً استيطانياً حول مدينة القدس وهضبة الجولان؛ إذ «كانت ضواحي القدس معروفة للعامة باسم ' إسكان مشروع روجرز' ، ممّا يشير الى أن بناء هذه المساكن كان يهدف الى استباق اميركي في ممارسة الضغط على اسرائيل لكي تترك القدس الشرقية»[٢٥]. كانت باكورة السياسات العمالية إزاء الارض المحتلة، إذاً، استيطان سياسي. وقد تكررت السياسات والمواقف ذاتها بصيغ جديدة أو تغيّرت شكلاً لكنها ابقت على المضمون ذاته. حيث تجسّدت هذه الحقيقة عبر سياسات رابين نفسه خلال توليه منصب رئيس الوزراء في أواسط عقد السبعينات. حينها كان على خلاف مع وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، حول ضرورة اجراء فك اشتباك محدود على الجبهة الاردنية، يمكّن كيسنجر من نسف نتائج قمة الرباط العربية وقراراتها اعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وصولاً الى انهاء القضية الفلسطينية، لكن رابين هرب الى غوش ايمونيم وقدم لها التنازلات، حيث انطلقت، آنذاك، المستوطنات الحضرية، معلنة مرحلة التحوّلات النوعية في النشاط الاستيطاني.

وقد تكرّر المنطق ذاته تقريباً، الذي استند اليه المستوطنون وشارون حينما كانوا يستقبلون بيكر، أثناء جولاته المكوكية تمهيداً لمؤتمر مدريد، بالاعلان عن انشاء مستوطنة جديدة. فالاستيطان لدى الحزبين، وبمعزل عن خلافاتهما الايديولوجية، هو السلاح الفعّال، من وجهة نظرهما، القادر على خلق حقائق أمر واقع، إذا ما شعرت تل ـ أبيب أن بوادر تلوح في الافق مشيرة الى امكانية صوغ مشاريع حلول قابلة للتنفيذ.

رأى دروبليس انه «في ضوء المفاوضات الجارية حول مستقبل [الضفة الفلسطينية] يصبح لنا، الآن، ان نتسابق مع الزمن. ففي هذه الفترة سيتقرر كل شيء بصورة أساسية بفضل الحقائق التي نوجدها في هذه الاراضي والى درجة اقل نتيجة أي اعتبارات أخرى». لذلك، وحسب خطته الشهيرة يجب «التعجيل ببناء المستوطنات على نطاق واسع... [و] يجب وضع اليد فوراً على الاراضي التي تمتلكها الدولة والاراضي الجرداء غير المزروعة»[٢٦].

وبالطبع، يتجاهل هذا المنطق قرارات الشرعية الدولية، عموماً، وقرارات مجلس الامن